القائم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

رئيس مجلس الوزراء بالأناية متقدما الحكومة في الجلسة

بعد شد وجذب .. في جلسة شهدت انسحاب النائب سيف العازمي اعتراضاً على ما اعتبره «إساءة للرسول»

استجواب القضيبي والحريص لوزير التجارة انتهى

■ الخالد: الحكومة مستعدة للإجابة عن أي طلب إذا كان ضمن الدستور بحسب ما تنتهي إليه اللجنة التشريعية

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

انتهى الإستجواب المقدم من النائبين أحمد القضيبي ومبارك الحريص إلى وزير التجارة يوسف العلي بموافقة المجلس على 17 توصية للوزير تركزت حول الإصلاحات المطلوبة في الوزارة.

وورد ضمن التوصيات توفير القسائم الصناعية للصناعيين حتى لا يتم استغلال الاراضي الصناعية الخالية باسلوب سئ كما هو حاصل،فضلا عن وضع استراتيجية متكاملة للصناعة في الكويت وفتح افاق الصناعة للشباب الكويتي مع اعادة هيكلة الهيئة العامة للصناعة لتطوير العمل فيها.

وشددت التوصيات على تعيين مديرا عاما للصناعة لسد الفراغ الاداري فيهاوالسعي الحثيث لتطبيق قانون صندوق رعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ووافق المجلس على رفع الحصانة النيابية عن النائب الدكتور عبد الحميد دشتي في قضيتين.

وأحال المجلس رسالة رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية والتي يطلب فيها من المجلس تكليف وزير المالية بتزويد اللجنة بالبيانات التي طلبتها عن القسائم التي لم يتم في شانها تسديد الرسوم المقررة بالقانون رقم 50/1994 الى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية للنظر في دستورية الطلب.

ووافق المجلس على رسالة رئيس لجنة الأولويات البرلمانية والتي تتضمن الطلب من الحكومة الاسراع في الرد على طلبات اللجنة فيما يخص مشاريع القوانين المعروضة عليها حتى تتمكن من إنجاز تقاريرها في شانها وإحالتها الى المجلس،كما وافق المجلس أيضا على رسالة رئيس لجنة حماية الأموال العامة والتي

■ الصالح: ليس لدى مرئيات الحكومة ما يتعلق ببيع شركة مطاحن الدقيق ولن نمضي في موضوع البيع

■ العمير: حريصون على التعاون مع المجلس ولجانه لإنجاز القوانين والتشريعات

■ ما أنجزه المجلس حتى جلسته الماضية بلغ 99 قانوناً وهو عدد غير مسبوق مقارنة بالفصول التشريعية السابقة

الصالح متحدثا خلال الجلسة

■ عدد من القوانين التي لم تتجاوب الحكومة أو ترد عليها قدمها الراحل الفضل ولم يتبنها نائب آخر

■ وزير التجارة: استجوابي اطلقته نيران صديقة رغم ما يدور من التباس في محوره الأول وشبهات دستورية بالثاني

■ لن اتحدث عن الاستجواب باعتباره حقاً من حقوق نواب الأمة فاحترام هذا الحق أمر محسوم

يطلب فيها العرض على المجلس للتوصية بإيقاف بيع الشركات التي تمتلك الدولة أكثر من 50 في المئة من رأس مالها الى أن يضع مجلس الوزراء الضوابط التي تكفل حماية المال العام وتحقق العدالة والشفافية والمساواة في عملية البيع.

وكان رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية الشيخ صباح خالد الحمد الصباح قد طالب خلال الجلسة بإحالة الرسالة الواردة من رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي الى اللجنة التشريعية البرلمانية لبحث مدى دستورية الطلب،مؤكدا استعداد الحكومة في الإجابة عن الطلب «إذا كان ضمن الدستور بحسب ما تنتهي إليه اللجنة التشريعية».

وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح أنه ليس لدى مرئيات الحكومة ما يتعلق ببيع شركة مطاحن الدقيق.

وقال «إننا ملتزمون بعدم المضي قدما في موضوع بيع أي شركات تمتلك فيها الحكومة نسبة أكثر من 50 في المئة مضيفا أن الضوابط الحالية لبيع الشركات «كافية» ولايمنع أن نرى مقترحات ديوان المحاسبة في هذا الشان.

وتعليقا على الرسالة الواردة من لجنة الأولويات البرلمانية بشان اسراع الحكومة بالرد على طلبات اللجنة أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الامة ووزير الاشغال العامة الدكتور علي العمير حرص الحكومة على التعاون مع المجلس ولجانه لانجاز القوانين والتشريعات.

وأفاد العمير بان ما أنجزه المجلس من قوانين حتى جلسته الماضية بلغ 99 قانونا «وهو عدد غير مسبوق مقارنة مع الفصول التشريعية السابقة».

وحول القوانين التي لم تتجاوب الحكومة بشانها أو ترد عليها بين الوزير العمير ان عددا منها قدمه النائب الراحل نبيل الفضل ولم يتبنها نائب آخر وتتعلق بمقترحات بشان سحب الجنسية الكويتية إذا استدعت المصلحة العامة وقانون آخر حول العلاج بالخارج فضلا عن القوانين الاخرى التي تم استبادلها كالسجل العيني بديلا عن التسجيل العقاري وقانون الفتوى والتشريع وغيرها.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

بعد انتهاء مجلس الأمة امس من مناقشة المضبطة للجلسة السابقة والرسائل الواردة اليه ورفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي في قضيتين جديدتين حيث وافق على ذلك،انتقل الى مناقشة الاستجواب المقدم من النائبين مبارك الحريص واحمد القضيبي لوزير التجارة يوسف العلي.

الرئيس الغانم: الوزير جاهز للاستجواب.

وزير التجارة يوسف العلي:أنا جاهز لمناقشة الاستجواب.

المجلس يبدأ في مناقشة الاستجواب المقدم من النائبين أحمد القضيبي ومبارك الحريص:

احمد القضيبي :شاء القدر ان تصادف جلسة الاستجواب جلسة رفع الدعوم حيث محاور الاستجواب لها ارتباط وثيق بالاصلاح الاقتصادي ورفع الدعوم ..والقسائم المخالفة تم اعطائها مهلة ٦ اشهر لتعديل اوضاعهم .. وبتاريخ ١٤/ ١/ ٢٠١٥ اجتمعت لجنة التخصيص ووضعت المخالفات علي الشركات بانها خالفت القرار الوزاري واوصت اللجنة سحب هذه القسائم لان بعضها اصلا لم يستورد اي كميات من الخارج ومن استورد اقل من المحدد في القرار الوزاري ..ووجهت كتب الي اصحاب القسائم باسترجاع ما لديهم من قسائم وصدرت الكتب في ١٥ يناير ٢٠١٥ بان تنفذ الشركات استرجاع القسائم وقامت الشركات بالتظلم لدي الهيئة العامة للصناعة وبعض الشركات تقول ان القرار جائر ومتعسف اي ان تطبيق القانون يعتبر تعسفا من وجهة نظرهم.

والبت في التظلمات يكون بعد ثلاثين يوما من استلام التظلم بالنسبة لنظر الهيئة العامة للصناعة والوزير سيد العارفين لذلك فهو د. في القانون..واوصت الهيئة العامة للصناعة بضرورة ارجاع القسائم بعد ان انتهت اللجنة القانونية من بحث التظلمات ..واعتمدت لجنة التخصيص القرارات والتقارير المرفوعة اليها وقررت اعادة القسائم الي هيئة الصناعة لانتفاء الغرض من تخصيصها.

ومخالفات القسائم هي عدم استيراد الكميات المنصوص عليها في العقد وايضا تاجيرها الي الغير ..وبدات الكتب تخرج من الهيئة العامة للصناعة في ٢ اغسطس ٢٠١٥ لاصحاب القسائم بضرورة ان يسلموها لانهم مخالفون.

ولكن اصحاب القسائم متنفذون واخذوا للباركة بعدم التسليم للقسائم من الوزير وكانت هناك تعليمات شفوية من الوزير بعدم سحب القسائم وكانت التعليمات شفوية حتي لا يكون هناك مستمسك علي الوزير فهو دكتور بالقانون كما تعرفون ..ومازال تكسير القانون هو اللي ماشي بالرغم من الاستعانة بوزارة الداخلية لاسترداد القسائم المخالفة وللاسف لم تستطع هيئة الصناعة من استرداد هذه القسائم.

السلطات العليا واصحاب القرار هم المسؤولون عن كسر القانون لانه اصبح تطبيق القانون وحماية الناس ما يوكل خبز ..التمادي في كسر القانون ياتي من رجل القانون وزير التجارة تتكلمون بالاصلاح وهذا حال وزير التجارة فكسر القانون هو الاصلاح بالنسبه له بعد ان خاطب مدير عام سحب القسائم المدير العام بضرورة سحب القسائم احرج المدير ووجه كتابا الي وزير التجارة في ١٦/ ١٢/ ٢٠١٥ شرح فيه مشكلة هذا القسائم منذ بدايتها ،وبين للوزير انه يعطيه التعليمات شفوية فقال بناء علي المناقشات التي تمت بين ممثلي الهيئة ومعاليك لانه لم تكن هناك اي كتب رسمية .

وزير التجارة عندما كان خارج الحكومة كان القانون هو الاساس لكن بعدما دخل الحكومة تغيرت الموازين ايام الحراك وزير التجارة كان يطالب بتطبيق القانون واليوم بعد ان اصبح وزيرا يكسر القانون فماذا تغير يا مع.الي الوزير.

وزير التجارة كابر وقال انا رجل قانوني واعرف كيف اطبق القانون واصدر قرارا الي هيئة الصناعة حدد فيه شروط منح القسائم واسباب سحبها ..وتحدث الي مدير عام الهيئة في التليفون بان يطبق فاذا مجلس الوزراء يقبل بان تتم القرارات شفاهية دون كتابة فليس هناك اصلاح ..فالاشخاص الذين اعطاهم سمو الامير الثقة في ادارة املاك الدولة للاسف يديرونها شفويا ..اول كتاب صدر من وزير التجارة يوسف العلي يفيد بوقف سحب القسائم كان بتاريخ ١٦ فبراير الماضي والسبب ان المتنفذين قدموا له

القضيبي يدشن استجواب وزير التجارة

.. والعلي يرد

والحريص يعقب